

نحتاج للتقرب من هذا المفهوم العودة إلى النص الديني لنكشف عن الحمولة المعرفية التي توجه هذا الزعم.

ويقودنا هذا التحليل إلى تساؤل آخر فهل أن المشاورة والتشاور استشارة أو إلزام؟ وما علاقة كل هذا بالفضاء للبدوي العربي؟ وفي المقابل نجد كلمة "برلمان" Parlement التي تطرح أكثر من إشكال؛ لأنه يرتبط بأكثر من نمط سياسي بدءاً من الإغريق ومروراً بالرومان وصولاً إلى العصر الحديث حيث اكتسب هذا المفهوم خصوصية معرفية تستمد وجودها من الفضاء المدني. ولذلك كان مفهوماً غير كاف بالنسبة لمجتمع ينحدر من أصول ريفية، وأصبح غير قادر على التعبير عن الطموحات والرغبات من وجوده واحتاج هذا المجتمع إلى مفاهيم أخرى تكون أقل إلزامية وأكثر تكيفاً مع الحمولة المعرفية لأفكارهم، واختاروا لذلك ألفاظاً من مثل: المجلس الشعبي والمجلس النيابي ومجلس النواب، إلى غير ذلك من التسميات التي تعكس محاولات متباينة قد تصل إلى حد الخلاف والتوجه والتصادم. واضطروا إلى العودة إلى الكلمة الأم لما اجتمعوا تحت مفهوم "اتحاد البرلمانات العربية" وهذا وحده دليل افتراق وتعددية وتنوع، بينما توأجهنا عبارة "البرلمان الأوروبي" والتي تعكس خصوصية جمالية تنطلق من الأساس المعرفي للتوجه الأوروبي حيث البرلمان برلماناً واحداً. إنها تعددية متباينة تؤدي في آخر المطاف إلى واحدة مركزية، بيتما واحديتنا (اللغة، التاريخ، الدين، المصير المشترك) تؤدي إلى تعددية متباينة غير قابلة للتعايش.

لقد طرحت المجتمعات العربية مفهوم "المجلس" بحمولة معرفية تعكس الخصوصية العربية، ولكنها لم تتمكن منه، ولم تستطع السيطرة عليه فانفلت منها وعاودت الكرة فحاولت تقييده بأوصاف ذات حمولات معرفية، فهناك المجلس الشعبي والمجلس الأعلى والمجلس الأوسط والمجلس الصغير... فما علاقة المجلس بالبرلمان؟

في الواقع إن لكل واحد من المفهومين خصوصية فكرية تتحكم فيه وتوجهه لخدمة أهداف تتبع من الأساس المعرفي للمجتمع، والذي شكّل حقلاً دلاليّاً تدور من حوله مجموعة من الدوال الجزئية، وبعدّ الاقتراب منه قراءة معرفية لنظام معيش تتفاعل في داخله ثلاثة عناصر: الفرد - الجماعة - نظام الحكم.

لقد ولدت هذه الحمولة خصوصية فنية تجسدت آثارها في الخطاب اليومي